

Distr.: General
4 October 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ويسون (أنتيغوا وبربودا)
ثم: السيدة رودريغيس كامينخو (نائبة الرئيس) (كوبا)

المحتويات

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-10173 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2018/6)

(A/AC.109/2018/L.8)

١ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2018/6) ومشروع قرار بشأن هذه المسألة (A/AC.109/2018/L.8).

الاستماع إلى مقدمات الالتماسات

٢ - الرئيس: قال إنه تماشياً مع الممارسة المعتادة للجنة، سيدعى مقدمو الالتماسات إلى أن يأخذ كل منهم مقعده إلى طاولة مقدمات الالتماسات وسيخليه بعد الإدلاء ببيانه.

٣ - السيد هانسن (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إنه من أبناء الجيل السابع من سكان جزر فوكلاند الذين التي وصل أسلافهم إليها منذ حوالي ١٧٥ سنة. وأضاف أن اسمه من أصل اسكندنافي، وقد اتخذ العديد من الاسكندنافيين الآخرين جزر فوكلاند وطناً لهم على مدى سنوات عديدة. ومن المستحيل فهم كيف يمكن أن يُشار إلى سكان جزر فوكلاند على أنهم سكان مزروعون مرسلون من المملكة المتحدة. وهناك أكثر من ٣٥٠٠ شخص من أكثر من ٦٠ دولة يعيشون ويعملون في جزر فوكلاند، التي يوجد بها مجتمع شامل ومتعدد الثقافات. وقال إن ادعاء الأرجنتين أحقيتها بالجزر ادعاء لا أساس له وغير مقبول.

٤ - وأضاف أن سكان جزر فوكلاند يريدون تركهم وشأنهم كي يواصلوا تنمية بلادهم. بل لقد أعربوا عن رغبتهم هذه في استفتاء عام ٢٠١٣، حيث صوّت ٩٩,٨ في المائة من نسبة المشاركة البالغة ٩٢ في المائة لصالح الإبقاء على وضعهم السياسي الحالي كأحد أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار. ولا يمكنه أن يفهم سبب رغبة أي بلد في حرمان أي إقليم أو شعب آخر من حق أساسي من حقوق الإنسان هو الحق في تقرير المصير - المكرس في ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، لم يحدث قط أن ذكرت الأمم المتحدة صراحة أن هذا الحق لا ينطبق على سكان جزر فوكلاند، وهو حق له وجود بارز في دستورهما.

٥ - وتابع قائلاً إنه على الرغم من أن العلاقات بين المملكة المتحدة والأرجنتين أفضل مما كانت عليه في السنوات الماضية،

إلا أن الأرجنتين حافظت على مطالبتها بالسيادة على بلده، التي ليس لدى شعبها الرغبة في تغيير أسلوب حياته. فقد وضع سكان جزر فوكلاند قوانينهم الخاصة ونظموا مباشرة جميع الأنشطة الصناعية داخل إقليمهم. وتسهم صناعة مصائد الأسماك بحوالي ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وبأكثر من ١٨ مليون جنيه استرليني سنوياً في الإيرادات الحكومية، ويتواصل ازدهار قطاعي الزراعة والسياحة. وتم وضع تشريعات مسؤولة للمواد الهيدروكربونية لحماية البيئة بينما تجري حالياً أنشطة تنقيب بحري، وتعمل حكومة جزر فوكلاند بشكل وثيق مع الجهات الشريكة في مجالي العلم وحفظ الطبيعة للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. وتتواصل زيادة عدد سكان الجزر، وبلغ الإنفاق على المشاريع الرأسمالية لتطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية أعلى مستوى له على الإطلاق.

٦ - وأكد أن الإقليم بلد وليس مستعمرة. ولا يتلقى أي مساعدة مالية مباشرة من المملكة المتحدة باستثناء المساعدة الدفاعية، التي ما كانت لتلزم لولا احتفاظ الأرجنتين بادعائها الذي لا أساس له بأحقيتها في الجزر. والتأكيدات القائلة بأن سكان جزر فوكلاند ليسوا شعباً يرقى إلى مستوى الموقف المختلق لحرمانهم من حقهم في تقرير المصير.

٧ - وختم كلامه بدعوة اللجنة إلى زيارة جزر فوكلاند لتشهد التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي وصفها، طالباً منها أن تتجاهل الادعاءات الكاذبة التي ساققتها حكومة الأرجنتين وأن تؤيد رغبات سكان الجزر في أن تظل من أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار.

٨ - السيد إدواردز (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إن سكان جزر فوكلاند مستوفون لجميع متطلبات تقرير المصير المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وشروط الرفع من جدول الأعمال بموجب الخيار الرابع المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة (د-٢٥). وقد أخذ سكان الجزر ينمون سياسياً واقتصادياً وثقافياً على مدى ١٨٥ عاماً حتى أصبحوا هم ذاتهم شعباً من الشعوب.

٩ - وأضاف أن الادعاءات بأن سكان جزر فوكلاند قد جاءت بهم الدولة القائمة بالإدارة إلى الجزر لخدمة تطلعاتها الاستعمارية، وأن المستوطنين الأرجنتينيين قد طردوا عسكرياً ادعاءات لا أساس لها من الصحة. فلم يحدث انتهاك للسلامة الإقليمية للأرجنتين، ولا تجري عسكرياً منطقة جنوب غرب الأطلسي. ولم تكن المطالبة الأرجنتينية بجزر فوكلاند مستمرة، بل استندت فيها إلى خلافاتها

١٤ - السيد فيرننت: قال، متحدثاً بصفته الشخصية كمواطن أرجنتيني، وبوصفه حفيد الحاكم الأرجنتيني الأول لجزر ماليفيناس، لويس فيرننت، وكشاهد حي على المواطنين الأرجنتينيين الذين كانوا يسكنون الجزيرة بسلام قبل طردهم بالقوة، إنه جاء إلى اللجنة للدعوة إلى إيجاد حل للنزاع على السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين حتى يمكن إعادة الجزر إلى جمهورية الأرجنتين.

١٥ - وأضاف أن جمهورية الأرجنتين قد ورثت حقوقها على جزر ماليفيناس من إسبانيا، التي انتهى حكمها غير المتنازع عليه للجزر في عام ١٨١٠. وفي عام ١٨٢٣، منحت حكومة بوينس آيرس لويس فيرننت إذنًا بتربية الماشية في جزر ماليفيناس، وهو أحد الإجراءات العديدة التي أسست للسيادة الأرجنتينية على الجزر. وقد انتقل فيرننت إلى جزر ماليفيناس مع أسرته، وفي عام ١٨٢٨، حصل على ملكية أراضٍ شاغرة في مقابل الالتزام بإقامة مستوطنة دائمة هناك. وتم الاعتراف بشرعية هذه المستوطنة الأرجنتينية في معاهدة الصداقة والتجارة والملاحاة لعام ١٨٢٥ المبرمة بين المملكة المتحدة ومقاطعات ريو دي لا بلاتا المتحدة، التي امتلكت جزر ماليفيناس في عام ١٨٢٠. ولم تعترض بريطانيا العظمى من جانبها على أي مطالبة بالجزر أو تعلن أي مطالبة بما في تلك المرحلة، ومع ذلك احتجت في عام ١٨٢٩ على تعيين لويس فيرننت في منصب حاكم الجزر على أساس عدم توافق هذا التعيين مع الحقوق البريطانية في تلك الجزر.

١٦ - وبحلول عام ١٨٣١، حُولت جزر ماليفيناس إلى مستعمرة مزدهرة ومستقرة بفضل الجهود الشاقة التي بذلها لويس فيرننت وجماعته من المستوطنين الأرجنتينيين. وليس خافياً على أحد اغتصاب البريطانيين للجزر وتشريد سكانها الأرجنتينيين في عام ١٨٣٣. ويأتي ممثلو جزر ماليفيناس الآن أمام اللجنة طالبين الاعتراف الدولي بحق تقرير المصير فيما يطلقون عليه بلدهم ومطالبين بهذا الحق، ولكن هؤلاء الناس ما هم إلا أحفاد المحتلين غير القانونيين للجزر. ويجب على المجتمع الدولي بدلاً من ذلك أن يدعم الشعب الأرجنتيني، الذي تعرض للهجوم الاستعماري البريطاني. ولا يجوز للجنة أن تدعم حق تقرير المصير فيما يتعلق بجزر ماليفيناس، لأن سكانها ليسوا شعباً خاضعاً للحكم الاستعماري وإنما هي مستوطنة يسكنها مواطنون من المملكة المتحدة، وهي أحد البلدين اللذين يوجد بينهما حالياً نزاع على السيادة على الجزر. فالجزر، وليس سكانها، هي التي تحت الحكم الاستعماري.

لإسبانيا، وهي خلافة لم تقبلها المملكة المتحدة على الإطلاق. وقد قبل زعماء أرجنتينيون لاحقون انتهاء هذا الادعاء فعلاً بموجب المعاهدة التي أبرمت في عام ١٨٥٠.

١٠ - ومضى يقول إنه لا يمكن لأحد أن يتهم سكان جزر فوكلاند، وهم مزيج ثقافي متنوع يتألف من نحو ٦٠ جنسية، بكونهم سكاناً مغروسين. ومع أن الإقليم قد استُوطن في البداية كمستعمرة، فقد تغير وضعه على مر السنين. وفي استفتاء عام ٢٠١٣، أعرب ٩٩,٨ في المائة من مواطني جزر فوكلاند الذين أدلوا بأصواتهم عن رغبتهم في أن تظل الجزر من أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار. وعلاوة على ذلك، ومنذ اعتماد الدستور الجديد للإقليم في عام ٢٠٠٩، يتمتع الإقليم فعلياً بالحكم الذاتي والاكتفاء الاقتصادي، ولا يدفع رسوماً لسلطته السيادية ويصدر قوانينه الخاصة به. وتحافظ المملكة المتحدة على وجود عسكري كافٍ لردع أي معتد وتتشاور مع الحكومة المحلية في الشؤون الخارجية.

١١ - وذكر أن اللجنة لم تجرؤ على قبول دعوة حكومته القائمة منذ وقت طويل لزيارة جزر فوكلاند. بل إن أحد أعضاء اللجنة ادعى أن الزيارة لا داعي لها، بالنظر إلى أن مسألة جزر فوكلاند ليست سوى نزاع على السيادة، فلماذا إذن ما زال الإقليم مدرجاً على جدول أعمال اللجنة. وذكر اللجنة بأنها مسؤولة فقط أمام شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

١٢ - واستطرد قائلاً إن وجود إقليم بريطاني وراء البحار على بعد أكثر من ٣٠٠ ميل من ساحل الأرجنتين لا يمكن تفسيره على أنه تهديد لسلامة ذلك البلد. فسكان جزر فوكلاند شعب مسالم ومجدد وراغب في تنمية بلده والحفاظ على بيئته للأجيال القادمة. وخطاب الحكومة الأرجنتينية الأقل عدوانية في ظل الإدارة الجديدة لا يغير من مطعمها - المكرس في دستورها ذاته - وهو استعمار جزر فوكلاند. ومع ذلك، فإن التغيير في النغمة جعل المحادثات بشأن حفظ مصائد الأسماك ممكنة، وأدى إلى الرفع الجزئي أو الكلي للجزاء المفروضة على صناعات بلده. كما أن المشروع المشترك الذي قادتته حكومته للتعرف على رفات الجنود المجهولين المدفونين في مقبرة داروين قد مكّن أفراد عائلات المتوفين من زيارة قبورهم.

١٣ - وأنهى كلامه بالإشارة إلى ضرورة الحفاظ على الحق الأساسي في تقرير المصير في حالة جزر فوكلاند، باعتبارها إقليماً يسكنه شعب فريد من سكان الجزر أعرب عن رغبته الواضحة في أن تظل أرضه إقليماً من أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار.

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.8: مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

٢١ - السيد سكوكنيك تابيا (شيلي): عرض مشروع القرار A/AC.109/2018/L.8 باسم مقدميه، فقال إن النص يُقر بموقف الأمم المتحدة الثابت بشأن الحل السلمي للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ويعترف مشروع القرار بأن المسألة تتعلق بحالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها تختلف عن غيرها من حالات الاستعمار نتيجة للنزاع على السيادة بين دولتين. والسبيل الوحيد لإنهاء هذا الوضع يكون من خلال التفاوض على تسوية بين حكومتي الطرفين. ولذلك يطلب مشروع القرار من الطرفين استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٢ - وتابع قائلا إن مسألة جزر مالفيناس مهمة بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما يتضح من البيانات التي اعتمدها في شتى المحافل الإقليمية، والتي أعادت فيها تأكيد دعمها الثابت للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة، بما في ذلك الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي الخامس والعشرين، الذي عقد في مدينة كارتاخينا بكولومبيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أكد رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية - الأمريكية من جديد أنه ينبغي لحكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف إيجاد حل مبكر للنزاع على السيادة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها مبدأ السلامة الإقليمية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمد وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين إعلانا يعترفون فيه بأن النزاع على السيادة يلحق ضررا بالغا بالقدرات الاقتصادية لجمهورية الأرجنتين ويؤكدون فيه من جديد على ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي إلى إدخال تغييرات من جانب واحد على الحالة في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

٢٣ - وأضاف قائلا إن استمرار الحالات الاستعمارية في القرن الحادي والعشرين مفارقة تاريخية يجب أن تنتهي. ويعرب مقدمو

١٧ - وختم كلامه قائلا إن الوقت قد حان لكي تحل المملكة المتحدة نزاعها على السيادة مع جمهورية الأرجنتين، مع مراعاة مصالح سكان الجزيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الذين أعلنوا أنفسهم ممثلين للجزر أن يعدلوا عن معتقدهم. فالحل الودي الذي يحترم حقوق كلا الطرفين سيكون مثالا ساطعا للتعاون الدولي البناء.

١٨ - السيد باترسون: قال، متحدثا بصفته الشخصية كمواطن أرجنتيني، إن الأرجنتين ثابتة على موقفها الراسخ بشأن جزر مالفيناس منذ عام ١٨٣٣، وتداول على تأكيد سيادتها على الجزر وترفض الاحتلال البريطاني. ومع ذلك، فإنها لم تمنع أبداً سكان الجزر من الاندماج في المجتمع الأرجنتيني في البر الرئيسي. وبينما بذلت الأرجنتين جهودا واضحة للامثال لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، فإن المملكة المتحدة، التي غيرت مبررات مطالبتها بالسيادة بشكل دوري، لم تفعل ذلك. وحافظت الأرجنتين، حكومة وشعبا، على ما درجت عليه من احترام نمط حياة جميع سكان إقليمها وثقافتهم وقيمهم. ومع ذلك، رفضت المملكة المتحدة استئناف الحوار بشأن مسألة السيادة، مما أعاق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٩ - وأكد عدم وجود أي أساس من الصحة لمبررات رفض الحكومة البريطانية استئناف الحوار، ولا سيما حجتها القائلة بأن نقل السيادة سيحجب شعب الجزر على أن يصبح أرجنتينيا. وأشار إلى أن الأرجنتين دأبت على احترام حقوق الإنسان لشعبها؛ فعلى سبيل المثال، هناك تجمع سكاني من أصول ويلزية يعيش في باتاغونيا وتمكن من الاندماج في المجتمع الأرجنتيني مع الحفاظ على ثقاليته.

٢٠ - وأضاف أن السنوات التي أعقبت استعادة الديمقراطية في عام ١٩٨٣ كانت فترة تجديد وتغيير سياسي، ومع ذلك لم يحدث أي تغيير في موقف بلده فيما يتعلق بمصالح سكان الجزيرة. وقد كانت الأرجنتين والمملكة المتحدة تربطهما علاقة مثمرة في وقت من الأوقات، بما في ذلك بخصوص المسائل ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالجزر. وعدم إحراز تقدم فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس أمر غير مفهوم. وينبغي أن يؤدي التزميم الجاري للعلاقة بين البلدين والتزام الحكومة الأرجنتينية الطويل الأمد باحترام مصالح سكان الجزر إلى تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات. وقال إن بلده أبدى، المرة تلو الأخرى، استعدادا للتفاوض؛ والأمر متروك الآن للمملكة المتحدة للامثال لقرارات الأمم المتحدة والعودة إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل نهائي للنزاع على السيادة الذي طال أمده.

٢٦ - ونفى مع ذلك أن تكون الأرجنتين غير مبالية بسكان الجزر. وأكد أن جمهورية الأرجنتين لا تزال عاقدة العزم على احترام أسلوب حياة سكان الجزر ووضع مصالحهم في الاعتبار. وعلى مدى السنوات التي أعقبت اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، نظرت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة في مقترحات شتى من شأنها أن تمكن الأرجنتين من استئناف ممارسة سيادتها. وخلال الفترة نفسها، بذلت الأرجنتين جهوداً لتحسين الأحوال المعيشية لسكان جزر مالفيناس، عن طريق تشغيل رحلات جوية، وتوفير إمدادات الوقود، وتيسير إمكانية الاستفادة من نظم الرعاية الصحية والتعليم في الأرجنتين.

٢٧ - وأشار إلى أن حكومة بلده تسعى إلى تنفيذ سياسة توسيع نطاق التعاون مع المملكة المتحدة، وذلك في محاولة لاستئناف المفاوضات. وأدى ذلك إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات البريطانية - الأرجنتينية مكّنت من تبادل الزيارات على أعلى المستويات، بما في ذلك أول زيارة خلال ٢٢ عاماً قام بها وزير خارجية المملكة المتحدة، فضلاً عن بعثات التجارة والأعمال التجارية ومبادرات التعاون في المجالين العلمي والثقافي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة الفرعية العلمية التابعة للجنة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي قد عُقدت لأول مرة خلال ١٤ عاماً، سعياً إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حفظ الموارد.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده تقدر المساعدة التي تقدمها سفينة HMS Protector التابعة لقوات البحرية الملكية في تنظيم دوريات على الجليد للبحث عن الغواصة المفقودة "أرا سان خوان". وعلاوة على ذلك، أسفرت الجهود المشتركة التي بذلتها الأرجنتين والمملكة المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر عن تحديد هوية جنود أرجنتينيين مجهولي الهوية مدفونين في مقبرة داروين في جزر مالفيناس. وأبدى سكان الجزر أقصى قدر من الاحترام وهم يرحبون بالزيارة التي قام بها أقارب الضحايا، وهيبادرة إنسانية كانت محل تقدير بالغ من بلده.

٢٩ - وأردف قائلاً إن الأرجنتين تود الحفاظ على جدول أعمال موسع مع المملكة المتحدة بغية معالجة جميع المسائل وبناء توافق في الآراء في مجالات مختلفة. وأكد، مع ذلك، ضرورة الحفاظ على حوار واقعي وبناء من أجل ترسيخ مستوى من الثقة يهيئ استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل للنزاع على السيادة الذي طال أمده على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش

مشروع القرار عن أسفهم لأن المفاوضات المباشرة لم تستأنف بين الطرفين، على الرغم من الفترة الزمنية الطويلة التي مضت والقرارات العديدة التي اعتمدها الأمم المتحدة حتى الآن. كما يعرب مقدمو مشروع القرار عن تأييدهم القوي للحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ويرون أن المفاوضات الثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة هي السبيل الوحيد لحل النزاع. ويعربون عن أملهم في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، على غرار القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع.

البيانات التي أدلى بها تعليلاً للموقف قبل اتخاذ القرار

٢٤ - السيد فوري (المراقب عن الأرجنتين)، وزير الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين: قال إن سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها تستند إلى أسس تاريخية وقانونية متينة، وإن مرور الوقت لم ينتقص من صحة مطالبة بلده أو يضعف من اقتناعه بأن النزاع على السيادة يجب أن يحل بالطرق السلمية من خلال المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة. وقال إن جميع الأحزاب السياسية في الأرجنتين متفقة بشأن هذه المسألة، وهو ما يتجلى في مرافقة ممثلي مختلف الأحزاب السياسية له في الاجتماع.

٢٥ - وأكد أن مسألة جزر مالفيناس حالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها، بالنظر إلى النزاع الأساسي على السيادة، وهو أمر محل اعتراف في قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠). وأضاف أن المملكة المتحدة طردت في عام ١٨٣٣ المسؤولين والسكان الأرجنتينيين من الجزر، وقامت بعد ذلك بزعم مستوطنيتها وإخضاع سياسات الهجرة لسيطرتها الصارمة، مما أدى إلى تفويض السلامة الإقليمية لدولة الأرجنتين. ولا توجد في أي من القرارات البالغ عددها أكثر من ٤٠ قراراً التي اعتمدها الجمعية العامة واللجنة الخاصة بشأن مسألة جزر مالفيناس أي إشارة إلى مبدأ تقرير المصير، كما رُفضت المحاولات السابقة لإدراج إشارات من هذا القبيل. فتطبيق مبدأ تقرير المصير يتطلب وجود شعب يخضع للهيمنة الأجنبية. ولا ينطبق هذا المبدأ على سكان جزر مالفيناس، فهم لم يُخضعوا لسيطرة استعمارية أجنبية. وأوضح أن منح سكان الجزيرة الحق في تقرير مركز الإقليم الذي يعيشون فيه إنما يتعارض مع نص وروح قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، فضلاً عن أحكام القانون الدولي المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وقال إن إنهاء الاستعمار وتقرير المصير ليسا مترادفين.

التعاون العلمي في المسائل المتعلقة بصيد الأسماك. وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، تجدر الإشارة إلى أن المفاوضات لم تبدأ بشأن المسألة الأساسية المتمثلة في السيادة.

٣٤ - وحثت المملكة المتحدة على الاستجابة لما أبدته حكومة الأرجنتين من استعداد لاستئناف المفاوضات الثنائية. وقالت إنه ينبغي للجنة، وفقا لولايتها، أن تبذل قصارى جهدها لكفالة إجراء المفاوضات، وينبغي للأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة لمساعدة الطرفين على الامتثال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وصرّحت أن بلدها سيواصل العمل من أجل إنهاء الاستعمار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٥ - تولت رئاسة الجلسة السيدة رودريغيس كامينجو (كوبا)، نائبة الرئيس.

٣٦ - السيدة روباليس دي تشامورو (نيكاراغوا): قالت إن مسألة جزر ماليفيناس تستند إلى القانون الدولي والعدالة، نظرا لانقضاء أكثر من ٥٠ عاما منذ اعتماد الجمعية العامة القرار التاريخي ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي كان أول قرار يصف مسألة جزر ماليفيناس بأنها نزاع ثنائي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ويدعو الطرفين إلى التماس حل سلمي من خلال المفاوضات الثنائية. ومن المؤسف أن المملكة المتحدة لم تتخذ بعد تدابير ملموسة لتحقيق هذه الغاية. وتحث نيكاراغوا طرفي النزاع على السيادة على استئناف المفاوضات لإيجاد حل سلمي ودائم.

٣٧ - وأضافت قائلة إنه منذ ثورة ساندينستا في بلدها، تؤيد نيكاراغوا الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف لجمهورية الأرجنتين في السيادة على جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأعلن المجلس الوطني في نيكاراغوا العاشر من حزيران/يونيه يوما وطنيا للتضامن مع الأرجنتين بشأن جزر ماليفيناس؛ واتخذ برلمان أمريكا الوسطى الإجراء نفسه على الصعيد الإقليمي.

٣٨ - وقالت إن أعضاء اللجنة عليهم واجب معنوي وأخلاقي يتمثل في أداء المهمة الموكلة إليهم من الجمعية العامة، وهي القضاء على الاستعمار. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب أن تعود جزر ماليفيناس إلى الأرجنتين.

٣٩ - السيد يورنتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن مسألة جزر ماليفيناس ليست مسألة تمم الأرجنتين وحدها،

الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وتوفر الصفحة الجديدة في العلاقات البريطانية - الأرجنتينية ظروفًا مواتية لمعالجة المسألة على الصعيد الثنائي والتغلب على الخلافات. ولذلك فإنه يدعو المملكة المتحدة مرة أخرى إلى أن تتقيد بقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي يلزم ذلك البلد بالامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الحالة.

٣٠ - وأنهى كلامه قائلا إنه سيتسنى، بالإرادة السياسية والاستعانة بالمساعي الحميدة للأمين العام، التوصل إلى حل سلمي حاسم لمسألة جزر ماليفيناس. وقد كانت أمريكا اللاتينية منذ وقت طويل قدوة تحتذى في الحوار وبناء السلام بين الأمم، ويجب أن تظل كذلك. وأعرب عن رغبته في أن يشيد على نحو خاص بالبلدان التي قدمت مشروع القرار وبجميع البلدان الأخرى التي انضمت إلى الدعوة إلى حل النزاع.

٣١ - السيدة رودريغيس كامينجو (كوبا): قالت إن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) يذكر بوضوح أن مسألة جزر ماليفيناس تتعلق بنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وينبغي تسويتها عن طريق المفاوضات بين هاتين الدولتين.

٣٢ - وأضافت قائلة إن جزر ماليفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها تشكل جزءا من الأراضي الوطنية للأرجنتين، كما تم التأكيد على ذلك في منتديات شتى رفيعة المستوى مثل مؤتمرات القمة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأكدت أن المناورات العسكرية التي أجرتها المملكة المتحدة على تلك الأراضي تشكّل اعتداء على سيادة الأرجنتين وانتهاكا لقرارات الأمم المتحدة وقرارات أخرى وإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتمدته جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٤.

٣٣ - وقالت إن وفد بلدها يدعو إلى التفاوض على تسوية عادلة وسلمية ونهائية للنزاع في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يأخذ الاتفاق في الحسبان السلامة الإقليمية للأرجنتين ومصالح سكان الجزر. وقالت إن وفد بلدها يلاحظ أن خطوات عدة قد اتخذت لبناء الثقة والتخفيف من حدة التوتر بين الطرفين. ويرحب الوفد، في هذا الصدد، بتعاون الحكومتين مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين مجهولي الهوية المدفونين في مقبرة داروين. وبالمثل، فإنه يعترف بالجهود التي يبذلها الطرفان لتشغيل رحلة طيران إضافية في إطار الجدول الأسبوعي الحالي وبدء

٤٤ - السيد سامبرانو أورتييس (إكوادور): قال إن السبيل الوحيد لحل الوضع الاستعماري الخاص والفريد لجزر مالفيناس هو استئناف المفاوضات الثنائية بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، وفقاً للقانون الدولي، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة واللجنة. ورأى أنه ينبغي للأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة لمساعدة الطرفين على حل النزاع.

٤٥ - وأضاف أن حكومة إكوادور تؤيد بشكل كامل حقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. واعتبر أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على مسألة جزر مالفيناس، لأنه يشكل انتهاكاً لمبدأ السلامة الإقليمية للأرجنتين. كما تؤيد حكومة بلده القرار الوزاري المتعلق بمسألة جزر مالفيناس الذي اتخذته منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي أعاد التأكيد على أهمية قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ فيما يتصل بالتنقيب على المواد الهيدروكربونية واستغلالها في الجرف القاري للأرجنتين، وكذلك على دعوة الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الوضع بينما تسير الجزر في العملية التي أوصت بها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. واحتتم بالقول إن جمهورية الأرجنتين لها حق الدفاع عن الموارد الطبيعية الهيدروكربونية في جرفها القاري وحمايتها واستخدامها، وحق اعتماد التدابير الملائمة في هذا الصدد مع الاحترام الكامل للقانون الدولي.

٤٦ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن ثمة حاجة إلى مناقشة التداعيات السياسية لاستمرار وجود ١٧ إقليماً من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بعد مضي عقود على إنشاء اللجنة الخاصة، وهي تداعيات ينبغي أن تدفع اللجنة إلى تكثيف جهودها، فالاستعمار جريمة في حق الإنسانية، وانتهاك للقانون الدولي. وأضاف أن وفد بلده يؤكد مجدداً تأييده للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، مراعاةً لمبدأ السلامة الإقليمية للأرجنتين.

٤٧ - وقال إنه بينما تظل الجمهورية العربية السورية مدافعة مستميتة عن حق الشعوب في تقرير المصير، فإنها لن تقبل استخدام هذا المبدأ لتبرير استمرار النزاع على السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين. فالمملكة المتحدة، التي يعود تاريخ استعمارها الاستيطاني إلى عام ١٨٣٣، انتهكت السلامة الإقليمية للأرجنتين، وهو انتهاك

بل هي مسألة أمريكية لاتينية بل وعالمية. وذكر أنه في عام ١٨٣٣، قامت البحرية البريطانية بغزو جزر مالفيناس، وطردت منها المسؤولين والسكان الأرجنتينين بالقوة لرفضهم الاعتراف بالسلطة البريطانية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي أشار بشكل صريح إلى وجود نزاع على السيادة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ودعا هاتين الحكومتين إلى المضي قدماً في المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي للمشكلة.

٤٨ - وأفاد بأن اللجنة والجمعية العامة قد اتخذتا العديد من القرارات بشأن مسألة جزر مالفيناس. ورأى أن الخدعة لم تنطلي على أحد: فـ "المحتلون" ليسوا "شعوباً" تتمتع بحق تقرير المصير. وأضاف قائلاً، في تكرار لما ورد في الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إن وفد بلده يؤكد من جديد ضرورة قيام حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة بإجراء مفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي للنزاع على السيادة.

٤٩ - واعتبر أن مسألة جزر مالفيناس هي مسألة تتعلق بالأرجنتين، وتتعلق، على نطاق أوسع، بمهوية أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ ومن ثم، فإن وفد بلده يؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين. ورأى أنه من أجل القضاء على الاستعمار، لا بد من تسوية هذه المسألة بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض.

٥٢ - السيد سكوكنك تايا (شيلي): قال إن وفد بلده يؤيد الحقوق السيادية المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، كما يتضح ذلك من البيان المشترك بين الأرجنتين وشيلي الصادر في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم المحرز، في السنوات الأخيرة، في تعزيز علاقات ثنائية أوثق بين المملكة المتحدة وجمهورية الأرجنتين، بما في ذلك إضافة رحلات جوية جديدة متجهة إلى جزر مالفيناس والزيارات التي قام بها كل من وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون، ورئيس مجلس وزراء الأرجنتين ماركوس بينيا.

٥٣ - وقال إن وفده يعيد تأكيد ضرورة قيام حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة بإجراء مفاوضات من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ودائم للنزاع بشأن السيادة، وفقاً للقرارات ذات الصلة المتخذة في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف.

٥٠ - السيد ألكسايف (الاتحاد الروسي): قال إنه يتعين على حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة التوصل إلى تسوية للنزاع على السيادة عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية، وفقاً للقرارات ذات الصلة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن حكومة بلده تخشى عسكرة محتلة للمنطقة المتنازع عليها، وتعرب عن أملها في أن يحترم الطرفان التزاماتهما الدولية ومعاهدة تلاتيلوكو وبرتوكولها الإضافي. وشدد في ختام كلامه على ضرورة مراعاة شواغل بلدان المنطقة وكياناتها أيضاً.

٥١ - السيد أريولا راميريس (المراقب عن باراغواي): تحدث باسم جماعة السوق الجنوبية المشتركة، فقال إن رؤساء الدول الأطراف في الجماعة والدول المنتسبة إليها قد أكدوا مجدداً في البيان المشترك المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الأحكام الواردة في إعلان بوتريو دي لوس فونيس لعام ١٩٩٦ المتعلق بجزر مالفيناس، وأعادوا تأكيد تأييدهم لحقوق الأرجنتين المشروعة في النزاع على السيادة. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أكدوا مجدداً أن اتخاذ تدابير انفرادية يتعارض وقرارات الأمم المتحدة، وأشاروا إلى أن مصلحة المنطقة تقتضي التسريع بإيجاد حل للنزاع الذي طال أمده بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإعلانات منظمة الدول الأمريكية وغيرها من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف. واحتتم بالقول إن جماعة السوق الجنوبية المشتركة تخفي مرة أخرى على حكومة الأرجنتين لاستعدادها لمواصلة استكشاف جميع السبل الممكنة للتعاون مع حكومة المملكة المتحدة، بغية ضمان مناخ بناء يسمح باستئناف المفاوضات بشأن السيادة.

٥٢ - السيد ليو سونغ (الصين): قال إن مسألة جزر مالفيناس مسألة استعمارية في المقام الأول. وذكر أن الجمعية العامة واللجنة قد اتخذتا على مرّ السنين قرارات عديدة تدعو الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى إجراء مفاوضات بغية حل المسألة بالوسائل السلمية. وأضاف أن الصين قد دأبت على تأييد مطالبة الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس، وهي ترى أن المفاوضات بين البلدين ستمكّن من التوصل إلى تسوية للنزاع على الإقليم بطريقة سلمية وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. واحتتم بالقول إن وفد بلده يدعو حكومة المملكة المتحدة إلى بدء المفاوضات مع حكومة الأرجنتين بغية التوصل إلى حل سلمي في أقرب وقت ممكن.

يشبه ما ترتكبه إسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية والسورية. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يرفض كل الإجراءات الأحادية الجانب التي تقوم بها المملكة المتحدة في جزر مالفيناس في انتهاك لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ودعا المملكة المتحدة إلى إنهاء احتلالها الاستعماري لهذه الجزر وفقاً لقرارات الجمعية العامة التي تنص على أن وضع تلك الجزر إنما هو وضع استعماري خاص وفريد يتعلق بنزاع على السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين وأنه لا يمكن حله إلا بالمفاوضات السلمية. واحتتم كلامه قائلاً إن وفد بلده يؤيد مشروع القرار، الذي سيشكل اعتماده بتوافق الآراء إعادة تأكيد للتأييد العام الذي يحظى به موقف الأرجنتين في هذا النزاع.

٤٨ - السيد إسكالانتي أسبون (المراقب عن السلفادور): قال، متكلماً باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن الجماعة تؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقد تعهد رؤساء الدول والحكومات من المنطقة، في مؤتمر قمة الجماعة الثاني، بمواصلة العمل على تعزيز كون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام تُسوّى فيها الخلافات بين الدول عن طريق الحوار والتفاوض أو أي وسيلة سلمية أخرى وفي إطار الامتثال للقانون الدولي. واعتمدوا، في مؤتمر القمة الخامس، إعلاناً خاصاً بشأن مسألة جزر مالفيناس، أكدوا فيه مجدداً تأييدهم إلى أقصى حد للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع، والمصلحة الدائمة لبلدان المنطقة في أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) وغيره من القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وعن منظمة الدول الأمريكية.

٤٩ - وأضاف أن الجماعة قد كلفت أيضاً رئيسها المؤقت، من خلال إعلانها الخاص بشأن مسألة جزر مالفيناس، بأن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يستأنف بذل جهوده لإنجاز مهمة المساعي الحميدة، التي عهدت بها إليه الجمعية العامة، من أجل استئناف المفاوضات؛ وأكدت الجماعة مجدداً أهمية الامتثال لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي حث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الوضع في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة؛ وأبرزت استعداد حكومة الأرجنتين لاستئناف الحوار على نحو يُمكن من التوصل إلى حل نهائي للنزاع على السيادة.

التفاوض من أجل التوصل إلى حل نهائي وسلمي يعود بالفائدة على الطرفين. وفي هذا الصدد، هنا الطرفين على توصلهما إلى اتفاق مكن، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولين المدفونين في مقبرة داروين. واستدرك قائلاً إن من دواعي القلق الشديد مواصلة المملكة المتحدة عملياتها الانفرادية لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة المتنازع عليها، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١.

٥٧ - وأكد أن الوقت حان للاستعانة بالنظام المتعدد الأطراف، ولا سيما الوسائل السلمية لتسوية المنازعات المنصوص عليها في القانون الدولي، حتى يتسنى الوفاء بولاية اللجنة عن طريق كفالة الشروع في التفاوض للتوصل إلى حل للحالة الاستعمارية المستمرة في أمريكا اللاتينية التي عانت الكثير من الاستعمار والإمبريالية. وشدد على أنه ينبغي لحكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن ليتسنى إيجاد حل سلمي متفاوض عليه للنزاع حول السيادة وفقاً للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية. واختتم كلامه بالقول إن الطرفين ينبغي أن يمثلوا أيضاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي حثهما على الامتناع عن اتخاذ قرارات تنطوي على تغييرات أحادية الجانب للوضع القائم في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

٥٨ - السيد روسيلي فرييري (المراقب عن أوروغواي): قال إن مسألة جزر ماليفيناس تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لبلده وللمنطقة. إذ أن البلدان الثلاثة عشر الأعضاء في رابطة تكامل أمريكا اللاتينية قد أبرزت الأهمية الإقليمية لمسألة إيجاد حل للنزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. ورغم النداءات التي وجهها المجتمع الدولي من أجل الامتناع عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة، واصلت المملكة المتحدة ممارسة أنشطة انفرادية متصلة باستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها. ومن ثم يحق للأرجنتين اتخاذ إجراءات قانونية ضد استكشاف الموارد الهيدروكربونية واستغلالها بصورة غير مآذون بها في المنطقة المتنازع عليها.

٥٩ - وأردف قائلاً إن الوضع الاستعماري الخاص والفريد لجزر ماليفيناس، الذي ينطوي على نزاع على السيادة بين حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة باعتبارهما الطرفين المعنيين وحدهما، يجب التوصل إلى حل له عن طريق المفاوضات الثنائية بين الطرفين، وفقاً

٥٣ - السيد حبيب (إندونيسيا): قال إن هناك حاجة إلى بذل جهود مشتركة وإبداء روح التعاون لكفالة نجاح العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، وينبغي أن تركز اللجنة جهودها على الأقاليم الـ ١٧ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في تعزيز القضاء على الاستعمار وبالنوايا الحسنة وروح التعاون التي أبدتها بعض الدول القائمة بالإدارة وكذلك الأطراف المعنية بالتعاون مع اللجنة. وأضاف أن الحوار السلمي هو السبيل الوحيد لإيجاد حلول مقبولة من جميع الأطراف للتحديات المطروحة أمام اللجنة.

٥٤ - وقال إن وفده، إذ يسلم بالحالة الخاصة والفريدة من نوعها لجزر فوكلاند (ماليفيناس) ويحيط علماً بالقرارات المتخذة بشأن هذا الموضوع، يرحب بالنهج القائم على توافق الآراء الذي اتبعته اللجنة في هذه المسألة ويحث الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع على السيادة. واختتم كلامه بالقول إن إندونيسيا تؤيد تماماً بعثة الأمين العام للمسامحة الحميدة من أجل تيسير امتثال الأطراف لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٥٥ - السيد كاستانييدا سولاريس (المراقب عن غواتيمالا): تكلم باسم البلدان الأيبيرية - الأمريكية، فقال إن حضور وزير الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين في الاجتماع دليل آخر على التزام حكومة الأرجنتين بتعددية الأطراف واحترام ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن الجمعية العامة قد اعترفت منذ زمن طويل بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة يتعلق بحالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها. واعتبر أن السلامة الإقليمية للأرجنتين قد انتهكت في عام ١٨٣٣، واحتل مندئذ جزء من إقليمها بالقوة. ورأى أن مسألة جزر ماليفيناس تتعلق بأرض محتلة، لا بشعب يزرع تحت الاحتلال. فسكان الجزر الحاليين هم من رعايا الدولة القائمة بالاحتلال، ومن ثم لا يوجد سند قانوني لتمتعهم بحق تقرير المصير. وأفاد بأن الأمم المتحدة قد استبعدت صراحة إمكانية تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على مسألة جزر ماليفيناس. وقد مضى أكثر من ٥٠ سنة على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، ولكن الدولة القائمة بالاحتلال لم تُبد أي عزم على التصرف بحسن نية للتوصل إلى حل للنزاع.

٥٦ - وتابع قائلاً إنه يُرحب باستعداد الأرجنتين المستمر لحل النزاع عن طريق التفاوض والحوار، ويدعو المملكة المتحدة إلى بدء

باستخدام مطاراتها وموانئها ما لم تمثل لذلك القرار. وأكد أن منطقة جنوب المحيط الأطلسي هي منطقة سلام وتعاون، خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتسعى بإخلاص إلى تحقيق الوئام وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وهو أمر تتميز به أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الأفريقية جنوب المحيط الأطلسي.

٦٣ - واستطرد قائلاً إن الرغبة في إيجاد حل عن طريق التفاوض ليست موجودة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية فحسب، بل تشاركها فيها جميع البلدان النامية. وقد أعرب أعضاء رابطة تكامل أمريكا اللاتينية في الإعلان الصادر عن الرابطة بشأن مسألة جزر مالفيناس في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤، عن تأييدهم للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وأشاروا إلى أنه من مصلحة المنطقة إيجاد تسوية للنزاع الذي طال أمده على السيادة في أقرب وقت ممكن، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية. وقال إن وفد بلده يؤيد مهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام.

٦٤ - اعتمد مشروع القرار [A/AC.109/2018/L.8](#).

٦٥ - السيد فاوري (المراقب عن الأرجنتين)، وزير الخارجية وشؤون العادة في جمهورية الأرجنتين: قال إن مشروع القرار يعكس الجهود التي بذلتها الأرجنتين خلال ٣٠ عاماً لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة من أجل إيجاد حل سلمي يدعم السلامة الإقليمية لبلده واستعادة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٦٦ - السيد ساندوفال ميندوليا (المراقب عن المكسيك): قال إن حقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها حقوق مشروعة قانونياً وتاريخياً. وأضاف أنه ينبغي أن تواصل الأرجنتين والمملكة المتحدة، البلدان اللذان يتقاسمان كثيراً من القيم والأهداف، البحث عن حل عادل وسلمي ونهائي وفقاً للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة. وأوضح أن منظمة الدول الأمريكية، باعتماد إعلان متعلق بجزر مالفيناس في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أكدت من جديد ضرورة قيام حكومي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة باستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف إيجاد حل مبكر للنزاع على السيادة. وأردف أنه يتعين أن يتمتع الطرفان

لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠). وقال إن أوروغواي ترحب بالتقدم الذي وصفه وزير الخارجية وشؤون العادة في جمهورية الأرجنتين، وتأمل في أن يسمح ذلك التقدم للأطراف بالتحرك نحو إيجاد حل سلمي وعادل ونهائي للنزاع على السيادة. ويّين أن الوقت قد حان، قرب نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، للقضاء على هذه الآثار المتبقية من الاستعمار. وأضاف أن أوروغواي تؤكد من جديد التزامها الكامل بحقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

٦٠ - السيد دوكي استرادا مير (المراقب عن البرازيل): قال إن حكومة بلده تؤيد بشدة الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة، الذي يمثل حالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها في أمريكا اللاتينية استمرت زهاء قرنين. وأشار إلى أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على هذه الحالة لأن سكان هذه الجزر ينحدرون من سكان بريطانيين جيء بهم إلى الجزر في إطار احتلال غير شرعي. وأكد ضرورة أن تقوم المفاوضات بشأن هذه المسألة، بدلاً عن ذلك، على مبدأ السلامة الإقليمية. ويتوقف حل النزاع على تحاور الطرفين، وعلى إنجاز الأمين العام بعثة المساعي الحميدة المكلف بها بموجب قرار الجمعية العامة ٩/٣٧.

٦١ - وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب البرازيل بالجهود التي تبذلها الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل تعزيز العلاقات الثنائية والتوصل إلى اتفاقات عملية بشأن السيادة في جنوب المحيط الأطلسي. وأضاف أن البرازيل ترحب أيضاً بمبادرات من قبيل تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولين المدفونين في مقبرة داروين، وبالمفاوضات الجارية مع بلدان أخرى في المنطقة لزيادة عدد الرحلات الجوية المنتظمة من قارة أمريكا الجنوبية إلى الجزر، وباستئناف التعاون العلمي في مجال صيد الأسماك. وأوضح أن البرازيل تؤيد الموقف البناء الذي يتخذه الطرفان، إيماناً منها بأن تحسين العلاقات الثنائية سيساعد على تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات بغية إعادة السيادة الكاملة على الجزر إلى الأرجنتين، وفقاً للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

٦٢ - وقال إن حكومة بلده تحت المملكة المتحدة على أن توقف، تطبيقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، استكشافها للموارد الطبيعية واستغلالها في المنطقة المتنازع عليها. وأضاف أن البرازيل، تضامناً مع الأرجنتين، لا تسمح للطائرات والسفن المتجهة إلى جزر مالفيناس

اعتمدت إعلانا يتعلق بمسألة جزر مالفيناس في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، كررت فيه تأكيد ضرورة قيام حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة باستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف إيجاد حل مبكر وسلمي للنزاع على السيادة الذي طال أمده.

٧٠ - السيدة غارسيا غوتيريس (المراقبة عن كوستاريكا): قالت إنه ينبغي أن تواصل اللجنة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وأحكام قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٥١٤ (د-١٥)، وأن تضع التدابير المعتمدة في إطار العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار موضع التنفيذ.

٧١ - وأضافت قائلة إن كوستاريكا تؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وتقرّ بعدالة مطلبها، الذي يحظى بتأييد قرارات شتى للجمعية العامة. وقد أعلنت كوستاريكا تأييدها في عدة منبديات ومنظمات إقليمية ودولية، وحثت الطرفين على الشروع، في أقرب وقت ممكن، في مفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي لذلك النزاع الذي طال أمده.

٧٢ - وأعربت عن ترحيب كوستاريكا بالتطورات التي أحرزتها المملكة المتحدة والأرجنتين، وبخاصة خطة المشاريع الإنسانية التي تدعمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي تهدف إلى تحديد هوية الجنود الأرجنتينيين المجهولين المدفونين في مقبرة داروين. وعندما انتهى المشروع في آذار/مارس ٢٠١٨، تم التعرف على رفات ٩٠ جنديا، وسافرت عائلاتهم إلى المقبرة لتأبينهم وتثبيت لوحات تذكارية تحمل أسماء الجنود. وأشارت إلى إن العلاقات الثنائية بين الطرفين قد تحسنت؛ ومع ذلك، ينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع. واختتمت بالقول إن كوستاريكا ملتزمة بإيجاد حلول ناجعة ودائمة وسلمية في عالم تكتنفه تحديات جديدة، وبإنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره.

٧٣ - السيد أبيتش (المراقب عن بيرو): قال إن وفد بلده يؤيد حقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠). وأضاف أن الأرجنتين مارست الحق في سيادتها على الجزر من لحظة استقلالها وحتى عام ١٨٣٣.

عن اتخاذ إجراءات انفرادية تنتهك القانون الدولي، وحبذا لو استفادوا من المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، الذي أعرب عن استعدادده لتقديم المساعدة مع تسليمه بأن الدول الأعضاء لها الدور الرئيسي في هذا الأمر.

٦٧ - السيد غونساليس (المراقب عن كولومبيا): قال إن بلده يؤيد تماما حقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة فيما يتعلق بجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ويسلم بأن هذه المسألة حالة استعمارية خاصة وفريدة تختلف عن غيرها من الحالات الاستعمارية. وأضاف أن السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع هو من خلال التفاوض على تسوية سلمية بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة. وينبغي أن تستأنف الحكومتان المفاوضات في أقرب وقت ممكن بغية إيجاد حل سلمي ودائم للنزاع على السيادة، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. وأعرب عن تأييد وفد بلده التام لبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة من أجل تيسير امتثال الطرفين لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٦٨ - وأضاف أنه رغم مرور أكثر من ٥٠ سنة على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، لم يتم حل النزاع. ويكرر وفد بلده في هذا الصدد تأكيد أهمية الامتثال لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ الذي يدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات تنطوي على تغييرات انفرادية للوضع القائم في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة. وأبرز أيضا استعداد حكومة الأرجنتين لاستئناف الحوار على نحو يُمكن من التوصل إلى حل نهائي للنزاع على السيادة.

٦٩ - السيدة سانثيس دي أورويسكو (المراقبة عن هندوراس): قالت إن بلدها ما زال يؤيد، في مختلف المنظمات والآليات والمنبديات المتعددة الأطراف التي يشارك فيها، حقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في بونتا كانا، بالجمهورية الدومينيكية، أكد رؤساء الدول والحكومات استعداد حكومة الأرجنتين للدخول في حوار بغية التوصل إلى حل نهائي للنزاع، وكرروا تأكيد التزامهم بمواصلة العمل في إطار القانون الدولي للتأكد من أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الاستعمار. وذكرت أن منظمة الدول الأمريكية

٧٤ - وأوضح أن التوصل إلى حل لمسألة جزر ماليفيناس يجب أن يتم عن طريق المفاوضات بين الطرفين. وقال إن بيرو تحث حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية؛ ولهذا، ترحب بيرو بالجهود التي بذلتها مؤخراً حكومتا البلدين من أجل تحسين العلاقات الثنائية.

زُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥ .